

الباب الثاني

اختصاص المأذونين

مادة ١٨

يختص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين ومع ذلك فلا علماء المقيدة اسمائهم في أحد المعاهد الدينية أن يتولوا تلقين صيغة العقد بحضور المأذون الذي يتولى توثيق العقد بعد تحصيل رسمه وعلى المأذون في هذه الحالة أن ينبه من يلقي صيغة العقد الى ما قد يوجد من الموانع فإن لم يقبل امتنع المأذون عن توثيق العقد واخطر المحكمة بذلك فوراً •



مادة ١٩

لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد الزواج إذا كان أحد الطرفين فيه غير مسلم أو اجنبي الجنسية •

١ - يخلص من نصوص لائحة المأذونين أن المأذون إنما يقوم بوظيفة موثق رسمي في العقود الموكولة اليه شأنه في ذلك شأن باقي الموثقين فيما نصبوا له فهو موظف عمومي ووظيفته دائمة لا تنفك عنه الا بوفاته أو بعجزه عن العمل أو تخليه عنه أو بعزله طبقاً لما تقضى به نصوص تلك اللائحة (١) •

٢ - ان الاختصاص المنوط بالمأذون - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الادارية العليا - مقصور على توثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمصريين المسلمين ، وإذا وثق الطاعن إشهاد طلاق شخص أجنبي من زوجة مصرية فإنه يكون قد خرج على حدود اختصاصه المحدد

(١) القضية رقم ٣٥٨ السنة ٢ جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٤ المنشورة بمجموعة المكتب الفني لأحكام محكمة القضاء الادارى السنة ٣ المبدأ ٣٩ ص ١٧٠ •

بالقانون ، ولا يفنيه الاحتجاج بما تنص عليه المادة (١٩) من لائحة المأذونين من أنه ؛

« لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد الزواج إذا كان أحد الطرفين فيه غير مسلم أو أجنبي الجنسية » وذلك إن هذا النص لم يضاف جديدا الى اختصاص المأذون وإنما جاء تأكيدا لما تضمنته المادة /١٨ من اختصاص المأذون بتوثيق عقد زواج المصريين المسلمين دون غيرهم . ولا يقبل تفسير سكوت هذه المادة عن النص على الحظر على المأذون في توثيق اشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك إذا كان أحد الطرفين غير مسلم أو أجنبي ، على أنه اباحه له ، لأن من شأن هذا التفسير اهدار قواعد الاختصاص التي حددتها المادتان الثالثة من قانون التوثيق و (١٨) من لائحة المأذونين على الوجه المبين بهما بغير سند قانوني . كما لا يسعف الطاعن ما نصت عليه المادة (٤٢) من لائحة المأذونين من الزام المأذون بأن يخطر العدة أو المدوية أو المحافظة بما يوثقه من اشهادات الطلاق إذا كان من وقع عليه الطلاق أجنبيا ، ذلك لأن مقتضى المادة أن يختص المأذون بتوثيق اشهادات الطلاق الصادرة من مصريين مسلمين بايقاع الطلاق على أجنبي وليس العكس . ولما كان الاشهاد مثار المسألة التأديبية صادرا من أجنبي مسلم بتوقيع الطلاق على زوجته المصرية فانه ينأى بهذه المسألة عن نطاق المادة المذكورة . هذا ومهما يكن من الأمر فقد كان يتعين على الطاعن أن يأخذ جانب الحذر فلا ينفرد بتفسير نص المادة (١٩) من لائحة المأذونين تفسيراً يتعارض مع صريح نص المادة (١٨) منها والمادة الثالثة من قانون التوثيق دون استطلاع رأى رؤسائه تجنباً لما قد يترتب على هذا التفسير من الاضرار بمصالح ذوى الشأن على ما أوضحه الشاكي في شكواه ضد الطاعن . هنا ولا اعتداد بما ذهب اليه الطاعن من أن الليبي لا يعتبر أجنبيا بالنسبة لجمهورية مصر العربية في ضوء أحكام ميثاق اتحاد الجمهوريات العربية الذى يضم مصر وليبيا وسوريا ، ذلك لأن هذا الاتحاد لم يترتب عليه انقضاء الشخصية القانونية للدول المؤسسة لهذا الاتحاد بل ظلت قائمة وبالتالي يحتفظ المواطنون في كل دولة من هذه الدول الثلاث بجنسيتهم الأصلية في مواجهة باقى دول الاتحاد أو غيرها .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم ، وكان اشهاد الطلاق محل المنازعة صادرا من ليبيا فان توثيق هذا الاشهاد يختص به مكاتب التوثيق ويخرج من اختصاص الطاعن المحدد في لائحة المأذونين المشار اليها ويكون الطاعن وقد قام

بجورئيق اشهاد الطلاق المذكور قد خالف احكام لائحة الماذونين ، وابتناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه صدر صحيحا مطابقا للقانون ، ولا وجه للنعي عليه ، بما يتعين معه رفض الطعن والزام الطاعن بمصروفاته (١) .



مادة ٢٠

إذا اختلف محل اقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد ماذون الجهة التي بها محل اقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها في غير دائرته .
ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد ماذون آخر وفي هذه الحالة يشترط لقيام هذا الماذون بذلك أن تقدم له شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة في دائرتها الزوجة بأن التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعى أو قانونى .

وإذا لم يكن للزوجة محل اقامة ثابت جاز أن يتولى العقد ماذون الجهة التي تكون بها وقت طلب العقد .

والماذون المختص بقيد الطلاق هو ماذون الجهة التي يقيم بها المطلق الا اذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة ماذون آخر .

والماذون المختص بقيد الرجعة هو الماذون الذى يختاره الزوج .

١ - من حيث أن المادة (٢٠) من لائحة الماذونين تضمنت النص على أنه :

« إذا اختلف محل اقامة الزوجين كان المختص بتوثيق عقد الزواج ماذون الجهة التي بها محل اقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها في غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد ماذون آخر وفي هذه الحالة يشترط لقيام هذا الماذون بذلك أن يقدم له شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة في دائرتها الزوجة بأن التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعى أو قانونى ، وإذا لم يكن للزوجة محل اقامة ثابت جاز أن يتولى العقد ماذون الجهة التي تكون بها وقت طلب العقد .

(١) القضية رقم ٢٣٢ السنة ٢٣ جلسة ١٩٧٨/٢/٤ والمنشورة بالسنة

٢٣ المبدأ ٦٨ والمنشورة كذلك بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة الجزء الثالث ص ٢١٢٥ وما بعدها .

ومفاد ذلك أن المأذون يختص بتوثيق عقود الزواج إذا كان الزوجان يقيمان في دائرة اختصاصه أو كانت الزوجة وحدها هي التي تقيم في دائرة اختصاصه أو لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت وكانت وقت انعقاد المأذون اختصاصه .

ومن حيث أن الأوراق قد اجذبت تماما من أن الطاعن انتقل الى ناحية القباب الصفري وعقد قرائن الزوجات المصار اليهن ، كما أن تحريات الشرطة التي استند اليها القرار المطعون فيه ، اقتصرت فقط على بيان محل ميلاد الزوجات المذكورات ومحل إقامتهن حاليا ولم تتضمن تلك التحريات تحديد محل إقامة كل منهن وقت عقد زواجهما ، كذلك لم يثبت من الأوراق أن الجهة الإدارية قد اطلعت على عقد زواج المذكورات وبيّنت أن الطاعن عقدها خارج دائرة اختصاصه أو في دائرة أخرى وفي غير الأحوال التي يختص فيها بمقابلةها ومن ثم فانه لا يوجد ثمة دليل يفيد ارتكاب الطاعن المخالفة المسندة اليه ويكون القرار المطعون فيه والحال هنا غير مستنظم استخلاصا سائفا من الأوراق بما يتعين معه الحكم بالفائه والزام الجهة الادارية المصروفات (١) .

٢ - الذي تلاحظه أن المادة (٢٠) تشترط لقيام المأذون بتوثيق عقده زوجين يقيمان بدائرة أخرى اذا اتفقا على ذلك أن تقدم له شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة في دائرتها الزوجة بأن التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعي أو قانوني ، فان لم توجد هذه الشهادة والتي تسبقها تحريات تجريها المحكمة ، فلا يعفى المأذون من المسؤولية التأديبية أن يقدم تصريحاً له من أحد القضاة بتوثيق العقد قبل اجراء هذه التحريات - فان المقرر في قضاء المحكمة الادارية العليا أن اعفاء الموظف من العقوبات استنادا الى أمر رئيسه لا يترتب الا اذا ثبت أن ارتكابه المخالفة تنفيذا لأمر كتابي صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة (٢) . فاذا قلنا ان تصريح القاضي

(١) القضية رقم ٢٣٣ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٧٨/٢/٤ والمنشورة بالسنة ٢٣ المبدأ ٦٩ والمنشورة كذلك بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة الجزء الرابع ص ٤٠٤٨ وما بعدها .

(٢) نصت المادة ٧٨/٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه :

« ولا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا اثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده » .

المأذونين بتوثيق العقد لا يعتبر أمرا رئاسيا واجب التنفيذ وفوق ذلك فهو مخالف للقانون فلا يمتد به ولا يحول عليه ولا يحول دون مساءلة المأذونين بالمخالفة تأديبيا .

٣ - والنص في المادة (٢٠) فقرة ٣/ من لائحة المأذونين على أن المأذون المختص بقيد الطلاق هو مأذون الجهة التي يقيم بها المطلق إلا اذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر مؤداه أن المشرع لا يتمسك بقيد الطلاق لدى مأذون معين ومن ثم يجوز لأى مأذون قيد هذا الطلاق . يستوى في ذلك أن تكون الزوجة حاضرة مجلس الطلاق أو لم تكن كذلك ، ولا جناح على المأذون في الحالة الأخيرة وهو ما يجرى به العمل دون اعتراض من وزارة العدل أو دوائر المأذونين .

